

أخبار سورية

المعارضة: الهدف إجبارنا على التفاوض مع الروس والقبول باتفاق يتضمن عمليا الاستسلام بعد فشل المفاوضات.. تصعيد «غير مسبوق» يستهدف درعا



الدخان يتصاعد عقب الغارات الجوية فوق درعا امس (أ.ف.ب)

درعا - أ.ف.ب: بعد فشل مفاوضات لوقف الممارك، استهدفت قوات النظام السوري وحليفته روسيا بمئات الضربات الجوية مناطق سيطرة الفصائل المعارضة في محافظة درعا، في تصعيد «غير مسبوق» منذ بدء الحملة العسكرية على جنوب البلاد.

وقال متحدث باسم الفصائل المعارضة في مدينة درعا إن هدف التصعيد «إجبار» المقاتلين على التفاوض مع الروس والقبول باتفاق يتضمن عمليا استسلامهم.

وتشن قوات النظام بدعم روسي منذ 19 يونيو عملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة درعا، مكنتها من توسيع نطاق سيطرتها من 30 إلى أكثر من 60٪ من مساحة المحافظة الحدودية مع الأردن.

وأحصى المرصد السوري لحقوق الإنسان امس تنفيذ «الطائرات السورية والروسية» أكثر من 600 ضربة جوية بين غارات وقصف بالبراميل المتفجرة منذ ليل أمس الأول.

الأهم المتحدّة: العمليات القتالية في درعا تتسبب في نزوح أكثر من 320 ألفاً

والريف الغربي لمدينة درعا.. وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) أن وحدات الجيش وجهت «ضربات مكثفة ضد أوكار وتجمعات الإرهابيين في القطاعين الشرقي والجنوبي الشرقي من محافظة درعا».

وبفضل هذه الضربات، سيطرت قوات النظام امس على بلدة صيدا الواقعة شرق درعا. كما تمكنت للمرة الأولى منذ أكثر من 3 أعوام من السيطرة على نقطة على الحدود السورية-الأردنية جنوب مدينة بصرى الشام. وتحاول قوات النظام التقدم إلى الحدود الأردنية لاستعادة السيطرة على معبر نصيب الاستراتيجي.

وقال مدير المكتب الإعلامي لدى فصائل الجنوب حسين أبازيد لفرانس برس «منذ مساء أمس الأول، يتبعون سياسة الأرض المحروقة»، موضحاً أن هدف التصعيد «إجبار الثوار على التفاوض» مجدداً.

وأوضح أن أحد الضباط الروس هدد وفد الفصائل قبل انسحابه من الاجتماع امس الأول بأنه «في حال لم يوافقوا على الاتفاق، فإن 40 طائرة ستخار من (مطار) حميميم لقصف الجنوب».

وأوردت غرفة العمليات المركزية التابعة لفصائل الجنوب في بيان نشرته على تويتر «التفاوض بلغة التهديد لترجمته طائرات الاحتلال الروسي قصفاً وحرقاً وتدميراً في الجنوب السوري» مطالبة «برعاية أممية لمفاوضات الجنوب».

واستهدفت الغارات بشكل خاص بلدات في محيط مدينة درعا قرب الحدود الأردنية، بينها الطيبة والتعيمية وصيدا وأم المياذن واليادودة. كما طالت بعض الضربات مدينة درعا.

ووصف مدير المرصد رامي عبدالرحمن التصعيد الأخير بأنه «غير مسبوق» متحدثاً عن «قصف هستيري» على ريف درعا في محاولة لإخضاع الفصائل بعد رفضها الاقتراح الروسي لوقف الممارك خلال جولة المفاوضات الأخيرة عصر امس الأول، وأضاف: «يحول الطيران السوري والروسي هذه المناطق إلى جحيم».

وتسببت الغارات بمقتل 6 مدنيين على الأقل بينهم امرأة و4 أطفال في بلدة صيدا، لترتفع بذلك حصيلة القتلى منذ بدء الهجوم على الجنوب إلى 149 مدنياً على الأقل بينهم ثلاثون طفلاً، وفق المرصد.

على أطراف مدينة درعا، أفاد مراسل لـ«فرانس برس» بأن دوي القصف لم يتوقف طوال ليل امس الأول، موضحاً أنه الأعنف منذ بدء قوات النظام هجومها.

«الأرض المحروقة»

وبث التلفزيون السوري الرسمي مشاهد مباشرة تظهر تصاعد سحب الدخان أثر غارات جوية. وأورد أن سلاح الجو يعمل على قطع «خطوط تواصل المجموعات الإرهابية عبر استهداف تحركاتهم بين الأجزاء الجنوبية

الأردن للأمم المتحدة: فتح الحدود لنازحي سورية يهددنا

عواصم - وكالات: أعلنت وزيرة الإعلام الأردنية، جمانة غنيّات، امس، أن الأردن اتخذ قرار إغلاق الحدود لحماية أمنه، ولتجنب أي مخاطر قد تهدد أمنه ولا تحقق مصالحه، معتبرة أن فتح الحدود بحسب ما طلبت الأمم المتحدة من أجل توفير ماوي للنازحين السوريين من درعا، يصطدم بهذه المصالح. وأضافت بحسب «العربية نت» أن المطلوب من المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يوقموا بدورهما في إغاثة اللاجئين والضغط باتجاه التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة في الجنوب السوري، وعدم التخلي عن دورهما الأساسي والمهم في إنهاء العنف والقتل.

كما شدد على أن الحل ليس في فتح الحدود، بل في التوصل لحل سياسي يعالج أصل المشكلة. وأردفت غنيّات: «الأردن مستمر بواجبه الإنساني في إيصال المعونات الإغاثية للنازحين السوريين في الداخل السوري». وفي بيان صادر عنه امس، قال المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، إن «الأعمال القتالية في المنطقة الحدودية تهدد حياة السكان ولا تترك للكثيرين أي خيار سوى البحث عن الأمان في الأردن المجاورة». وناشدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأردن لفتح حدوده وإنشاء ماوي مؤقت لعشرات الآلاف من السوريين

الغارين من الضربات الجوية والقتال في الجنوب الغربي لسورية. وقال غراندي - إن أكثر من 320 ألف مدني نزحوا في جنوب غرب سورية ويعيشون في ظروف مروعة غير آمنة، بما في ذلك 60 ألفاً عند المعبر الحدودي مع الأردن الذي يستضيف بالفعل حوالي 640 ألف لاجئ سوري مسجل.

وأضاف أن الأعمال العدائية في المنطقة الحدودية تهدد حياة الكثيرين ولا تترك لهم أي خيار سوى البحث عن الأمان في الأردن المجاورة، داعياً السلطات الأردنية إلى منح ملاذ مؤقت لمن هم في حاجة إلى الأمان.

أخبار لبنانية

«اللقاء التشاوري» للنواب السنة: نرفض المسّ بالصلاحيات الدستورية لرئيس الحكومة باسيل: اتفاق «معرب» ليس لألحة طعام.. و«القوات»: لمصلحة من يدمر كل شيء؟

بيروت: زار الزعيم الدرزي وليد جنبلاط قصر بعيدا بناء على دعوة تلقاها من الرئيس ميشال عون عبر اتصال هاتفي.

هذه الزيارة التي تأتي بعد انقطاع (آخر زيارة في نوفمبر الماضي بعد انتهاء أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري)، لم تدم أكثر من عشرين دقيقة خرج بعدها جنبلاط وبوجه لا تبدو عليه علامات الارتياح ليعلن:

- التمسك بالحصّة الدرزية كاملة لجهة تسمية الوزراء الدروز الثلاثة، استناداً إلى التصويت الشعبي والسياسي في الانتخابات الذي أعطاه هذا الحق.
- عدم التراجع عن تعريضه التي وصف فيها العهد بالفاشل، وإن تراجع جزئياً في حصر الفشل بقسم من العهد.
- الطلب من أنصاره «تخفيف» حدة اللهجة على مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يعلن جنبلاط «قف» الحملات الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي التي يسودها «بعض الهيجان»، وهذا التخفيف في حدة الخطاب يتماشى مع سياسة «ربط النزاع».
- إذا كان «لقاء القصر» بين جنبلاط وعون يهدف إلى التهدئة والتخفيف من حدة التشنج السياسي كإجراء لا بد منه لتحسين مناخ التآليف، وإذا كان يهدف إلى حفظ الوضع في الجبل وتأكيد وحدته واستقراره وفصله عن الأزمة الحكومية، فإن هذا اللقاء يكون قد حقق نجاحاً على هذا المستوى.
- أما إذا كان اللقاء يهدف إلى اختراق أزمة التآليف، وتحديدًا على صعيد حل العقدة الدرزية، فإنه فشل في تحقيق اختراق أو انفراج، ولم يعرف بعد مسأ إذا كان جرى بحث الملف الحكومي في هذا اللقاء القصير من دون التوصل إلى اتفاق.
- أم أنه ورد عرضاً في سياق الحديث، ولم يتم فتح الموضوع ولا جنبلاط بادر إليه.
- نجح اللقاء على صعيد التوتّر السياسي والحد من انعكاساته على أرض الجبل، لكنه لم ينجح في توضيح الفجوة الحكومية ورمد الهوة التي تفصل بين موقعي الزعيم الدرزي ورئيس الجمهورية. وعلى الأرجح لم يكن هذا من أهداف اللقاء، ولم يكن متوقفاً أن يحل «العقدة الدرزية»، التي تتفوق على العقدة المسيحية دقة وصعوبة... الرئيس ميشال عون متمسك بدخول الوزير طلال أرسلان إلى الحكومة، ليس فقط استناداً إلى وعد ومصالحة من يدمر كل شيء؟



مجلس المفتين في لبنان خلال اجتماعهم برئاسة المفتي الشيخ عبد الطيف دريان في دار الفتوى (محمود الطويل)

ليس جديدًا الاستنتاج أنه لا حكومة لبنانية في القريب العاجل، لكن الجديد غيب موضوع تشكيل الحكومة عن لقاءات الرئيس ميشال عون مع بعض رؤساء الكتل والأحزاب المعنية بالحكومة، فيما الإهتمام العام مصوب على عملية التشكيل، من رئيس حزب الكتائب سامي الجميل إلى رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع إلى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، فقد ذهب الثلاثة إلى بعيدا بنية معالجة موضوع الحكومة، فتحدث معهم الرئيس عون بأمور كثيرة ملحة، إيفي في موضوع الحكومة. المصادر المتابعة نقلت لـ «الأنباء» استغراب بعض هؤلاء لأمر، بينما توقفت أعراق أرياح البعض الآخر، ممن كانوا على بينة، من حرص الرئيس عون على تجنب، أن يبدو وكأنه هو من يشكل الحكومة بغياب الرئيس المكلف سعد الحريري، خصوصاً أن هذه المسألة، ورؤساء الحكومة السابقين، وغيرهم من المدافعين عن دستور الطائف، الذي أناط تشكيل الحكومة بالرئيس المكلف، وطبعاً بالتشاور مع رئيس الجمهورية، وإن كان البعض صوب ملاحظاته باتجاه الوزير جبران باسيل، الذي يلعب دور «وزير الملك» في المرحلة السياسية الراهنة. وقد انضم «مجلس المفتين» في لبنان، إلى رؤساء الحكومة، في بيان أصدره بعد اجتماع برئاسة المفتي الشيخ عبداللطيف دريان «منبهاً» على خطورة المس بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء المخول دستورياً بتشكيل الحكومة، وبالتشاور مع رئيس الحكومة، بعد استشارات غير ملزمة، يجريها الرئيس المكلف مع الكتل النيابية

تتشكل الحكومة. وأكد مجلس المفتين على ضرورة التزام كل الفرقاء باتفاق الطائف وعدم إيجاد أعراق تعوق تشكيل الحكومة، والحفاظ على صلاحيات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والتأكيد على مداورة الوزارات ومراكز الفئة الأولى من خلال مجلس الوزراء وپرعاية رئيس الجمهورية الذي هو حاكم بتوازن السلطات. الموقف عينه، اتخذه «اللقاء التشاوري» للنواب السنة، من خارج كتل المستقبل الذين اجتمعوا امس في منزل النائب فيصل كرامي في بيروت ظهر امس، وأعلنوا تمسكهم بالصلاحيات الدستورية لرئاسة الحكومة، واعتبروا أن أي مس بهذه الصلاحيات هو تجاوز غير مقبول للدستور. وحضر من النواب السنة «المعارضين» العشرة ستة فقط، هم: فيصل كرامي، عبدالرحيم مراد، جهاد هاشم، الوليد سكرونة، قاسم هاشم، وعدنان سكرونة، في حين غاب الرئيس نجيب ميقاتي، وفؤاد الخزومي، وأسامة سعد، بسبب عدم دعوتهم، لوقفهم المتحفظ من النواب السنة، الذي شددوا

على المطالبة بالوزارة لأي منهم باسم هذا التجمع. وبالعودة إلى التجاذبات السياسية المتصلة بتشكيل الحكومة، كانت مقابلة وزير الخارجية جبران باسيل مع قناة «أم.تي.في» محور السجلات السياسية مع نواب القوات اللبنانية خصوصاً. باسيل قال إن «اتفاق معرب» مع حزب القوات اللبنانية، ليس لألحة طعام نخترنا منها ما نشاء وأساسه سياسي يقوم على دعم العهد وتحقيق مشروع مشترك ومن ضمنه تقاسم ثنائي غير ملزم للأخرين، على الحكومة والتعيينات والانتخابات النيابية.

وتوقعت مصادر متابعة عقد لقاء بين الحريري وباسيل في باريس، حيث يضي الرجلان إجازة عائلية. وردت القوات اللبنانية على تصريحات باسيل بالقول إنها متمسكة بما أقرته الانتخابات وهي غير مستعدة للمساومة على الأمانة التي منحها لها، وإن لديها وجهة نظر ستشرحها للوزير جبران باسيل، مناقضة تماماً لوجهة نظره.

بيروت - عمر حنجر

مجلس المفتين: الرئيس المكلف هو من يشكل الحكومة